

«التشريعية» تنهي صياغة وتنسيق أحكام المادة 12 من مشروع قانون «تنظيم المحاماة»



جانب من اجتماع سابق للجنة التشريعية

النظر عن مدى دستورية هذه المادة». وأكد أن تكليف المجلس للجنة اقتصر على إعادة صياغة هذه المادة، وهذا ليس له علاقة بقناعات التصويت التي تمت في جلسة مجلس الأمة، لافتاً إلى أن اللجنة أضفت الصياغة القانونية على إرادة النواب. وبين أنه لا توجد تعديلات نيابية وصلت إلى اللجنة بشأن التعديل على قانون تنظيم مهنة المحاماة. من ناحية أخرى قال الشطي إن اللجنة ناقشت مدى دستورية الاستجواب المقدم من النائب د. عبد الكريم الكندري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، موضحاً أن اللجنة تدارست بعض الأمور القانونية بهذا الشأن وستستكمل الدراسة القانونية بهذا الشأن الأسبوع المقبل.

«لا يجوز الجمع بين مزاوله مهنة المحاماة والأعمال التالية: رئاسة مجلس الأمة أو عضويته - رئاسة المجلس البلدي أو عضويته - التوظف في إحدى الجهات الحكومية أو الجمعيات أو الهيئات أو البنوك أو الشركات أو لدى الأفراد، ويستثنى من حكم البند 3 المحامون المشتغلون الذين يعملون في مكاتب المحامين المشتغلين، ولا يجوز لموظف الحكومة الذي ترك الخدمة أو اشتغل بالمحاماة أن يترافع أو يتعاقد أو يقدم استشارات ضد الجهة التي كان يعمل بها وذلك في خلال الثلاث سنوات التالية لتركه الخدمة». وقال الشطي إن هذه الصياغة النهائية سترسل من المجلس إلى الحكومة، مبيناً أن «اللجنة لم تناقش أصل الحق في ممارسة المحاماة ولم تكن وظيفتها ذلك، لأن المسألة حسمت بالتصويت في المجلس عند مناقشة القانون بغض

انتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس من صياغة وتنسيق أحكام المادة 12 من مشروع قانون تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، فيما وصلت مناقشة موضوع مدى دستورية الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك من النائب د. عبد الكريم الكندري. وقال رئيس اللجنة التشريعية النائب خالد الشطي إن اللجنة أنجزت في اجتماعها اليوم تعديل صياغة المادة 12 من قانون مهنة المحاماة الذي تم إقراره في مجلس الأمة وذلك بناء على تكليف المجلس للجنة. وأوضح الشطي في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أن المادة 12 تحدد الفئات التي يحظر عليها ممارسة المحاماة، وتمت إعادة صياغتها ليصبح نص المادة كالتالي:

عزى نظيره في نيبال بضحايا الفيضانات رئيس مجلس الأمة يهنئ نظيره في فرنسا بالعيد الوطني



مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس الاثنين ببرقيته تهنئة إلى كل من رئيس مجلس الشيوخ في الجمهورية الفرنسية الصديقة جيرارد لارشير ورئيس الجمعية الوطنية رايشارد فيراند بمناسبة العيد الوطني لبلدهما. كما بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ النيبالي كريشنا بهادور مهارا وإلى رئيس البرلمان النيبالي غانيش براساد تيميسينا عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الفيضانات والانهيارات الأرضية الناجمة عن الأمطار الغزيرة التي ضربت نيبال والتي أسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا والجرحى.

الطبيبائي يطالب باستعجال مناقشة تعديلات «قوانين الحريات» في دور الانعقاد المقبل



عمر الطيباني

دعا النائب عمر الطيباني زملاءه النواب إلى العمل معه على استعجال مناقشة التعديلات المقدمة على قوانين «الجررائم الإلكترونية» و«المرئي والسموع» والمطبوعات والنشر، أو ما أسماها بقوانين الحريات، لتكون على رأس جدول أعمال مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل. وقال الطيباني في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «مضت سنتان تقريباً على تقديم هذه التعديلات مع مجموعة من النواب، ودائماً كنت أزد أن قوة الكويت الناعمة هي الرأي العام الحر الذي تربينا عليه، مشيراً إلى أن القيود والعقوبات الموجودة في هذه القوانين أصبحت تمنع المواطن حتى من دعم موافق الكويت الخارجية وفي مجلس الأمة أو الدفاع عن بلدهم.

وأضاف «الرأي العام الكويتي مختلف من مجموعات والرأي الحقيقي ساكت ولا يستطيع الكلام وأبناؤكم يريدون الدفاع عن الكويت ولكنهم لا يستطيعون ذلك بسبب احترامهم للقوانين وخوفاً من قوانين ظالمة تكبل الحريات تم إقرارها في مجالس سابقة». وأكد أنه أمر مؤسف أن الكويت التي كانت مثارة الثقافة ومنازة الحرية تصل إلى هذا المستوى، وبالتالي يجب فك القيد عن الرأي العام الكويتي لأنه القلب النابض للسياسة الداخلية والدفع الصلب للسياسة الخارجية»، مشيراً إلى وجود قوانين تستطيع من خلالها الحكومة تعليب القضايا ضد من نشاء. وطالب أعضاء مجلس الأمة بانتفاضة ضد القوانين المقيدة للحريات، لا سيما أنها تهدد الكثير من الشباب، فضلاً عن الأحكام القضائية التي صدرت بحق بعضهم ووصلت إلى حد صدور أحكام بالحبس تجاوزت الـ 15 عاماً. وتساءل: «هذه القوانين واللجنة التشريعية منذ سنتين متعطله، فهل ذلك بسبب أن اللائحة الداخلية تعطل مشاريعنا واقتراحاتنا أم أن الأمر الذي لا تريده الحكومة يدفن داخل اللجان؟ مؤكداً ضرورة مناقشة هذه القوانين والتصويت عليها في قاعة عبدالله السالم كي يعرف الشعب من هو مع حرياته ومن يريد أن يكبلها.

خليل الصالح يطالب بأولوية توحيد الرواتب والكوادر وإلغاء الفوارق في الجهات الحكومية

قال النائب خليل الصالح إن التفاعل الحكومي مع التوصيات الصادرة من مجلس الأمة يتفاوت، إذ طبقت بعضها ولم يتم تطبيق الغالبية منها، مطالباً بوضع إحصائية شاملة تضم عدد التوصيات التي صدرت من المجلس وآلية التعامل الحكومي معها، لافتاً إلى أن هناك توصيات تحتاج إلى تعامل فوري لأنها تعالج قضايا آنية، ومن ضمنها التوصيات المتعلقة بالتوظيف والتي لها أولوية قصوى، بالإضافة إلى الاستعجال في اصلاح الشوارج، ومعالجة الغلاء الفاحش وتفعيل دور حماية المستهلك، وبما أن الحكومة أعلنت عن ورشة عمل صيفية، فعليها أن تضع التوصيات التي ذُكرت في سلم أولوياتها. وأضاف: نحن في لجنة تنمية الموارد البشرية وضعنا في نهاية عملنا توصيات مهمة أحيلت إلى الحكومة، متمنياً أن يتم التعامل معها، ومن ضمنها وضع خطة وطنية شاملة لحل مشكلة التوظيف في القطاع العام والخاص، وذلك وفق أصول علمية صحيحة تصبر من جهة أعلى من ديوان الخدمة المدنية، ومن وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، وتطبيق سياسة رواتب جديدة، تهدف إلى توحيد الرواتب وإلغاء الفوارق بينها في جميع الجهات الحكومية، وعمل جدول رواتب موحد، وتعديل وتطوير العلاوة السنوية. وتابع الصالح: هناك أولوية توحيد الكوادر المالية، بما يحقق مبدأ العدالة والمساواة الذي نص عليه الدستور في جميع قطاعات الدولة، مع الأخذ بالاعتبار أن الفروقات في الرواتب تكون حسب طبيعة العمل وليس مكان العمل، وتعديل الهيكل التنظيمية في جهات العمل الحكومية بما يتحقق معه خلق فرص وظيفية وبما يتوافق مع احتياجات العمل وتعديل نظام توصيف وتقييم الوظائف، وتعديل المسعيات الوظيفية بشكل عام بما يتسق مع الوصف الوظيفي للتخصص، والمجالات التي من الممكن العمل بها، وفق توصيات لجنة يتم تشكيلها من ديوان الخدمة المدنية ومختصين من الجهات التعليمية، وإعادة النظر في التخصصات التي لا تتوافق لها احتياجات في سوق العمل في الفترة الحالية، وضمان تخصص مساندة أو كمقررات دراسية بدلاً من إلغائها نهائياً، وتوفير فرص عمل لبعض التخصصات النادرة التي لا يوجد لها احتياج في سوق العمل في الوقت الحالي. وحض على العمل بالتوصيات الداعية إلى إلغاء الاستثناءات المقدمة من ديوان الخدمة المدنية لتعيين الموظفين غير الكويتيين بدرجة مقبول وجيد في القطاع العام، وتطبيق نفس شروط العمل والمعايير عند استخدام العمالة غير الكويتية في الوظائف غير المشمولة بسياسة الإحلال، والاستفادة من تجارب الدول الشقيقة في تطبيق سياسة الإحلال.

للحد من الحوادث على طريق الدائري السابع العتيبي يطالب وزيرة الأشغال بسرعة إنشاء طرق بديلة



د. جنان بوشهري



خالد العتيبي

مشيراً إلى أنه لو استمرت الإصلاحات وغياب التنسيق بين الأشغال (المرور) فسستكون هناك مشاكل كبرى يستخدم طرق بديلة للدائري السابع بسبب كثرة الحوادث اليومية التي تحصل الأرواح بشكل مستمر. وقال في تصريح صحافي إن هذه المشكلة جاءت بسبب كثرة التحريات المرورية واستمرار أعمال الصيانة منذ فترة طويلة بالإضافة إلى غياب الرقابة المرورية على الشاحنات وعدم منعها من المرور إلا في الأوقات المحددة لها. وحذر العتيبي من استمرار الوضع حتى بداية العام الدراسي

مشيراً إلى أنه لو استمرت الإصلاحات وغياب التنسيق بين الأشغال (المرور) فسستكون هناك مشاكل كبرى يستخدم طرق بديلة للدائري السابع بسبب كثرة الحوادث اليومية التي تحصل الأرواح بشكل مستمر. وقال في تصريح صحافي إن هذه المشكلة جاءت بسبب كثرة التحريات المرورية واستمرار أعمال الصيانة منذ فترة طويلة بالإضافة إلى غياب الرقابة المرورية على الشاحنات وعدم منعها من المرور إلا في الأوقات المحددة لها. وحذر العتيبي من استمرار الوضع حتى بداية العام الدراسي

طالب النائب خالد العتيبي كلا من وزيرة الأشغال ومدير الهيئة العامة للطرق بسرعة الخحرك وتنفيذ المقترحات النيابية بإنشاء طرق بديلة للدائري السابع بسبب كثرة الحوادث اليومية التي تحصل الأرواح بشكل مستمر. وقال في تصريح صحافي إن هذه المشكلة جاءت بسبب كثرة التحريات المرورية واستمرار أعمال الصيانة منذ فترة طويلة بالإضافة إلى غياب الرقابة المرورية على الشاحنات وعدم منعها من المرور إلا في الأوقات المحددة لها. وحذر العتيبي من استمرار الوضع حتى بداية العام الدراسي

الدلال: السلطة التنفيذية يجب أن تأخذ التوصيات النيابية على محمل الجد



محمد الدلال

للمواطنين، أو تطبيق القانون، وإن كان هناك نوع من الاستجابة للتوصيات في ما يتعلق بالإحالة النيابية، ونرى أن هناك تفاعلاً

حكومياً غير أنه متفاوت ولا يتعدى حد الجيد أو المقبول لتطوير الجهاز الحكومي، وهو ليس بمستوى الطموح، والتعديلات البسيطة التي تكون أحياناً في إطار تنفيذ التوصيات لا تحقق الهدف المنشود. وأضاف: هناك توصيات صدرت من مجلس 2013 تتعلق بهيئة الزاعة ومعالجة القصور وأوجه الملاحظات، لم يؤخذ بها حتى اليوم، وهناك عدم تفاعل من قبل بعض الوزارات وبعض الأجهزة الحكومية مع التوصيات، الأمر الذي يدفع النائب إلى التصعيد، لأن الحكومة أعطيت الفرصة في أكثر من مناسبة ولم تقم بالمعالجة. ورأى أن من أهم التوصيات التي صدرت، ونأمل أن يكون لها تفاعل، تلك التي انبثقت عن المناقشات الخاصة بالطوارئ واستعدادات الحكومة للكوارث والأزمات، ومن المقترحات الرئيسية التي قدمت وصيغت في بيان المجلس الذي صدر في جلسة الطوارئ، الدعوة إلى إنشاء جهاز لإدارة الكوارث والأزمات، وهي توصية مهمة يجب على الحكومة تفاعلها، وأن توجد هذا الجهاز، خصوصاً أن هناك مقترحات بقوانين قدمت مني ومن نواب آخرين في هذا